الأمم المتحدة
A/79/505
الجمعية العامة
Distr.: General
10 October 2024
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والسبعون

البند 21 (أ) من جدول الأعمال

مجموعات البلدان التي تواجه أوضـــاعا خاصـــة: متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا

المركز الدولي لدعم الاستثمار لصالح أقل البلدان نموا

تقرير الأمين العام*

موجز

يُقدَّم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة 233/78 بشأن "متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا" الذي تضمن جملة أمور منها طلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يفرغ على وجه السرعة من دراسة جدوى إنشاء مركز دولي لدعم الاستثمار لصالح أقل البلدان نموا في شكل مركز جامع لحشد الدعم من أجل تنفيذ نظام تشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نموا والبلدان التي رُفِع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا. ويعرض التقرير النهج المتبع في دراسة الجدوى المطلوبة والمرحلة التي وصلت إليها. ويبين نتائج المسح الشامل للبيئة الحالية للمساعدة التقنية ودعم بناء القدرات، الذي أجري بالتشاور مع الكيانات الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وغيرها من المنظمات الدولية العاملة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى تقييم للمهام التي ينبغي أن يقوم بها مركز دولي لدعم الاستثمار لصالح أقل البلدان لكي يُحدِث أثرا تحويليا ذا مغزى. ويتضمن التقرير توصيات سياساتية وإشارة إلى الخطوات التالية الرامية إلى إتمام دراسة الجدوى.

* قُدِّم هذا التقرير إلى خدمات المؤتمرات لتجهيزه بعد الموعد النهائي لأسباب فنية خارجة عن إرادة المكتب المقدم للتقرير.

24-18592 (A) 251024 311024

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - المعلومات الأساسية والولايات

1 - في حين لم يتبق سوى ستة أعوام على حلول الموعد النهائي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، حذر *تقرير تمويل التنمية المستدامة*[1] الأخير من أن الفجوة في تمويل التنمية تقدّر بنحو 4,2 تريليون دولار سنويا، وهو مبلغ هائل يكاد يصل إلى ضعفي المستوى المسجل قبل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

2 - وبالنسبة لأقل البلدان نموا البالغ عددها 45 بلدا، أدت الأزمات العالمية المتعددة وحالة الطوارئ المناخية وأعباء الديون المتزايدة إلى تعريض التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة للخطر. فقد بلغ النمو في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 3,4 في المائة في عام 2022 و 4,4 في المائة في عام 2023، وتشير التوقعات الحالية إلى أنه سيبلغ حوالي 4,8 في المائة في عام 2024 - وهو معدل يقل كثيرا عن المعدل المستهدف المحدد في أهداف التنمية المستدامة عند 7 في المائة. ومع وصول الحصة المقدمة إلى أقل البلدان نموا من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أدنى مستوياتها منذ أكثر من عقد من الزمن[2]، وتقلص الحيز المالي، وارتفاع أعباء الديون، واستمرار الاعتماد على السلع الأساسية بما تتسم به أسواقها من تقلّب، تحتاج أقل البلدان نموا إلى إجراءات عاجلة وجريئة يتخذها المجتمع الدولي ليكفل بها تحسين إمكانية حصولها على التمويل الميسور التكلفة.

3 - ومن المفهوم أن الاستثمار الإنتاجي الخاص له أهمية حاسمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة باعتباره المحرك الرئيسي لإيجاد فرص العمل والابتكار ومصدرا لا غنى عنه لتنمية المهارات وإقامة البنى التحتية الضرورية وتوفير السلع والخدمات بأسعار معقولة. ويشكل الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا للتنمية الاقتصادية والتحديث ونمو الدخل والتوظيف. وهو يمثل لأي بلد آلية رئيسية لربطها بسلاسل القيمة العالمية. ويحظى هذه الاستثمار بتقدير خاص لقيمته كمصدر للتمويل الخارجي الإنتاجي، حيث يؤدي دورا تكميليا وتحفيزيا تجاه حشد الموارد والاستثمار على الصعيد المحلي وتمويل التنمية. وتمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر كحصة من الدخل القومي الإجمالي مؤشرات لقياس الغاية 10-ب (تشجيع المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات المالية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى الدول التي تشتد الحاجة فيها إليها، ولا سيما أقل البلدان نموا) والغاية 17-3 (حشد موارد مالية إضافية من مصادر متعددة من أجل البلدان النامية) المحددتين في أهداف التنمية المستدامة.

4 - وعلى مدى أكثر من أربعة عقود، ظلت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عاقدة العزم على مساعدة أقل البلدان نموا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر اللازم لتحقيق التنمية المستدامة. فالأهمية التي أُوليت للاستثمار الأجنبي المباشر وللتدابير التي ارتُئي أنها ضرورية لكفالة زيادة تدفقه إلى أقل البلدان نموا تتجسّد في كل برنامج من برامج العمل لصالح أقل البلدان نموا (التي اعتُمدت في باريس في عام 1981، وفي باريس في عام 1990، وفي بروكسل في عام 2001، وفي اسطنبول في عام 2011،

(1) *Financing for Sustainable Development Report 2024: Financing for Development at a Crossroads* (United Nations publication, 2024).

(2) United Nations Global Crisis Response Group on Food, Energy and Finance, "Aid under pressure: 3 accelerating shifts in official development assistance", April 2024.

وفي الدوحة في عام 2022)، وفي كل اتفاق من الاتفاقات المتعلقة بتمويل التنمية (توافق آراء مونتيري، وإعلان الدوحة، وخطة عمل أديس أبابا).

5 - وقد شهدت الأعوام الثلاثون الماضية نموا تاريخيا منقطع النظير في الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، وهو نمو كانت أقل البلدان نموا غير قادرة إلى حد كبير على الاستفادة منه. ففي الفترة من عام 1991 إلى عام 2015، تضاعف الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي أكثر من 13 مرة، ليبلغ في عام 2015 رقما قياسيا عند 2,1 تريليون دولار. غير أنه خلال تلك الفترة، شهدت أقل البلدان نموا زيادة في حصتها من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، ولكن بشكل متواضع جدا وبمستويات منخفضة من حيث القيمة المطلقة، حيث ازدادت تلك الحصة من 0,64 في المائة خلال تسعينيات القرن العشرين إلى 1,06 في المائة في الأعوام الثمانية الأولى من الألفية الجديدة قبل الأزمة المالية العالمية، وإلى 1,67 في المائة في المتوسط منذ ذلك الحين. ولئن كانت هذه الحصة قد شهدت زيادة كبيرة، فإنها لا تزال منخفضة للغاية قياسا إلى حصة تلك البلدان من تعداد سكان العالم التي تبلغ 15 في المائة.

حصص الاقتصادات المختلفة في الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، الفترة من 1990 إلى 2022

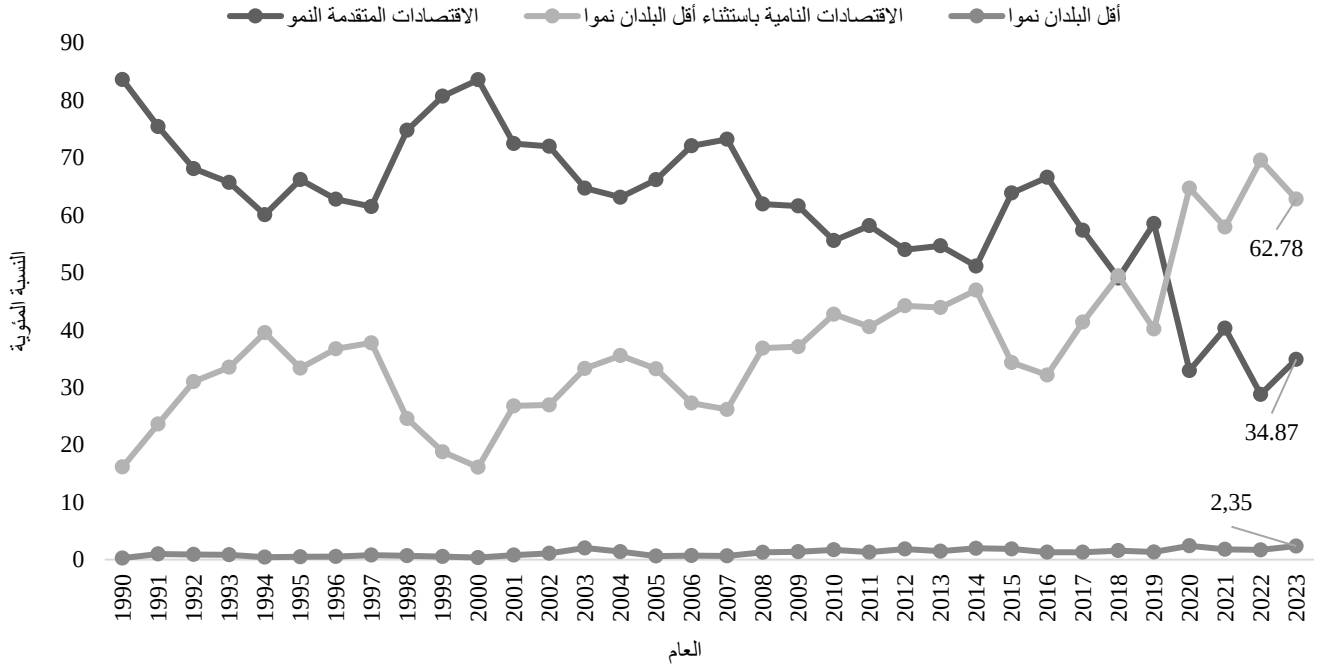

6 - وكما هو موضح في الرسم البياني، فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى أقل البلدان نموا منخفضة جدا، ونموها السنوي ثابت بالنسبة لمعظم تلك البلدان. ومن حيث القيمة المطلقة، فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية الواردة إلى أقل البلدان نموا كمجموعة في الأعوام الثمانية التالية لاعتماد أهداف التنمية المستدامة تأرجحت في نطاق ضيق يتراوح بين 21 بليون دولار و 31 بليون دولار، وكانت هناك مشاريع ضخمة بشكل استثنائي في بلدان منفردة أدّت في عدة حالات إلى ارتفاع معدل النمو للمجموعة برمّتها في عام معين، وشكلت التدفقات الواردة إلى خمسة بلدان فقط (إثيوبيا وأوغندا وبنغلاديش

والسنغال وكمبوديا) الجزء الأعظم من مجموع التدفقات الواردة إلى أقل البلدان نموا الذي شكل 2,35 في المائة من التدفقات العالمية في عام 2023[3].

7 - وعلى الرغم من أن النمو الثابت عموما في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى أقل البلدان نموا منذ عام 2015 يبدو موازيا للاتجاه العالمي، يمكن قول إنه يخفي تدهورا في المركز النسبي لتلك البلدان. ويهيمن قطاع الخدمات على تركيبة الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، وهو ما قد يؤدي إلى زيادة كثافة المعارف في ذلك القطاع، مع ما يرتبط بذلك من ارتفاع في مستويات التكنولوجيا و/أو المهارات و/أو الأجور. وفي الوقت نفسه، لا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى أقل البلدان نموا ينجذب في المقام الأول إلى قطاعات تصنيع الأغذية والمشروبات، والخدمات الاستشارية، والبنية التحتية والتشييد، وتصنيع الملابس، والصناعات الاستخراجية، والسياحة.

8 - وتظهر هذه الصورة بوضوح أن معظم أقل البلدان نموا غير قادرة على الاستفادة من تدابير الدعم القائمة في جذب تدفقات كافية من الاستثمار الأجنبي المباشر من النوع الذي يؤدي إلى إيجاد فرص التوظيف والعمل اللائق، وتشجيع تنمية المهارات، ويتيح للشركات المحلية الاستفادة من آثار التعلم والطلب على خدماتها.

9 - وتضمنت خطة عمل أديس أبابا اعترافا بأن العديد من أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية ما زالت لا تستفيد إلى حد كبير من الاستثمار الأجنبي المباشر الذي من شأنه أن يساعدها على تنويع اقتصاداتها، رغم ما أدخلته من تحسينات على بعض جوانب مناخها الاستثماري. وفي إطار الخطة، قرر المشاركون في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية اعتماد وتنفيذ نظم لتشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نموا وتقديم دعم مالي وتقني لإعداد المشاريع والتفاوض على العقود، وتقديم دعم استشاري في تسوية المنازعات المتصلة بالاستثمار، وإتاحة الوصول إلى المعلومات المتعلقة بمرافق الاستثمار، وتوفير تأمين ضد المخاطر وتقديم الضمانات عن طريق جهات منها على سبيل المثال الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار، وذلك بناء على طلب أقل البلدان نموا.

10 - وكذلك، حددت خطة التنمية المستدامة لعام 2030 غاية تتمثل في اعتماد نظم لتشجيع الاستثمار لأقل البلدان نموا وتنفيذها (الغاية 17-5). وفي عام 2022، وبالنظر إلى التقدم المحدود المحرز في تنفيذ الأحكام الواردة في خطة عمل أديس أبابا والغاية 17-5 المتعلقة بتشجيع الاستثمار، طلب مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا، في برنامج عمل الدوحة، إلى الأمين العام أن يستكشف جدوى إنشاء مركز دولي لدعم الاستثمار لصالح أقل البلدان نموا في شكل مركز جامع لحشد الدعم من أجل تنفيذ نظام تشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نموا والبلدان التي رُفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا.

11 - ويبيّن هذا التقرير الإجراءات المتخذة حتى الآن في إطار تنفيذ الولاية المذكورة أعلاه لتقييم جدوى إنشاء مركز دولي لدعم الاستثمار يكون مكرسا لمساعدة أقل البلدان نموا على اقتناص الاستثمار الأجنبي المباشر الكفيل بإحداث التحول والذي تحتاجه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويعرض التقرير النتائج الرئيسية والتوصيات الأولية والخطوات التالية.

(3) *World Investment Report: Investment Facilitation and Digital Governance* (United Nations publication, 2024).

ثانيا - دراسة الجدوى

النهج والحالة

12 - في هذا الوقت الحرج الذي سجلت فيه الحصة المقدمة إلى أقل البلدان نموا من المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية أدنى مستوى لها منذ أكثر من عقد من الزمن، يسبق على الإطلاق أن كانت هناك حجة أقوى ولا توافق أوسع نطاقا في الآراء بشأن ضرورة قيام أقل البلدان نموا والبلدان التي تتبع منها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والمجتمع الدولي ببذل المزيد من الجهد لتشجيع حصول أقل البلدان نموا على حصة أكبر من هذه التدفقات، من أجل مساعدتها على إحراز تقدم نحو القضاء على الفقر وبناء القدرات الإنتاجية، مع القيام في الوقت نفسه بالإسهام في سد الفجوة التي تعاني منها تلك البلدان في تمويل أهداف التنمية المستدامة.

13 - وعلى الرغم من المساعدات التقنية والمالية الكبيرة المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر، لم تجذب أقل البلدان نموا سوى قدر ضئيل منها في كل عام منذ اعتماد أهداف التنمية المستدامة. ويشير هذا إلى أن هناك أوجه قصور هيكلية في الطريقة التي تسعى بها أقل البلدان نموا إلى جذب هذا الاستثمار، وفي المساعدة التي تتلقاها في هذا الصدد، ويقترن بذلك إخفاق المجتمع الدولي في تحفيز الاستثمار من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أقل البلدان نموا، التي هي أشد البلدان احتياجا إليها. وثمة حاجة إلى إحداث طفرة إذا ما أريد لأقل البلدان نموا أن تستفيد من حصة أكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تقلص الحيز المالي، وارتفاع أعباء الديون، وانخفاض القدرات الإنتاجية، واستمرار الاعتماد على السلع الأساسية المتقلبة. وعلى النحو المطلوب في برنامج عمل الدوحة، ربما يكون إنشاء مركز دولي جديد لدعم الاستثمار هو الإجراء اللازم الكفيل بإحداث التحول. غير أنه لكي يكون إنشاء هذا المركز مبرّرا، لا بد من أن يكون أكثر من مجرد هيئة أخرى تعمل في ميدان مكتظ أصلا يمتد تاريخه لأكثر من ثلاثة عقود، وتعمل فيه أكثر من 100 هيئة خبراء دولية ووطنية، وتُتّبع فيه ممارسات فضلى مترسّخة. فالمركز الناجح هو الذي يحدد المشاكل الهيكلية في النهج العالمي المتبع حاليا إزاء الاستثمار المباشر الأجنبي، والذي يكون قادرا على إيجاد وتنفيذ حلول مبتكرة لتحقيق نتائج غير مسبوقة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر لصالح أقل البلدان نموا. وبعد مرحلة تجريبية أولية، سيصبح وجود قاعدة مالية يمكن التنبؤ بها في الأجل المتوسط إلى الطويل شرطا لا غنى عنه.

14 - ومن أجل الوفاء بالولاية المنصوص عليها في برنامج عمل الدوحة من حيث النص والمقصد، أُعِدَت دراسة الجدوى لتحقيق ثلاثة نواتج رئيسية تتمثل في الآتي:

(أ) إجراء مسح شامل للبيئة الحالية للمساعدة التقنية وبناء القدرات (أُنجِز هذا الناتج ويرد بيانه في هذا التقرير)؛

(ب) إجراء تقييم للمهام التي يمكن أن يضطلع بها مركز دولي لدعم الاستثمار والتي يمكن أن يكون لها أثر ذو مغزى (أُنجِز هذا الناتج وترد التوصيات في هذا التقرير)؛

(ج) تبيان الخيارات القابلة للتنفيذ للشكل الذي سيتخذه مركز دولي لدعم الاستثمار ونظامه الأساسي (لا يزال هذا الناتج قيد التنفيذ خلال المشاورات الجارية).

15 - وبالاستناد إلى النتائج المنبثقة عن المسح والتقييم، والتي تُعرَض أدناه، يتضح أن تقديم المركز الدولي لدعم الاستثمار إسهاما ذا مغزى في تحقيق النتائج الكفيلة بإحداث التحول في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر والتي استعصت على الجهات الفاعلة الرائدة في هذا المجال حتى الآن لن يتحقق بتقديم مساعدة تقنية وخدمات بناء قدرات شبيهة بما تقدمه تلك الجهات على نفس النطاق العالمي، إنما يتحقق بسد عدد قليل من الثغرات الضيقة العالية القيمة التي يتعذّر على الشركاء الدوليين الآخرين سدّها بسبب العوائق الهيكلية.

16 - وتستند النتائج والتوصيات الواردة في هذا التقرير إلى مشاورات مكثفة ودراسات استقصائية للجهات المقدمة لخدمات المساعدة التقنية وبناء القدرات، وكذلك إلى مشاورات أجريت مع العديد من الجهات المانحة الرائدة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر. وتواصلت الدراسة الاستقصائية الخاصة بالجهات المقدمة لخدمات المساعدة التقنية، التي أُنجزِت في الربع الأول من عام 2024، مع عشرات المكاتب في 21 منظمة دولية، تمثل مجتمعة معظم خدمات المساعدة التقنية المتاحة على الصعيد العالمي. وباستخدام استبيان ومقابلات متابعة، سعت الدراسة الاستقصائية إلى اتباع طريقة منهجية في تحديد وتسجيل مستوى تركيز كل جهة على الاستثمار، ومجالات المساعدة المحددة التي تعمل فيها، ومدى توافر الخدمات وشروط الحصول عليها، وكذلك الآراء المتعلقة بالكيفية التي يمكن بها للمركز الدولي لدعم الاستثمار أن يضيف أكبر قيمة إلى المجال الحالي للمساعدة التقنية المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر. وشملت الجهات المجيبة على الدراسة الاستقصائية غالبية الجهات الرئيسية المقدمة لخدمات المساعدة التقنية المتصلة بالاستثمار من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى[4].

المسح الشامل للبيئة الحالية للمساعدة التقنية ودعم بناء القدرات

17 - ينطوي مسح البيئة الحالية للمساعدة التقنية المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر على تعيين الحدود المواضيعية للمجال (بما فيها حدود مجال تنمية القطاع الخاص الأوسع نطاقا)، وتحديد المهام التي يؤديها مجال تنمية القطاع الخاص والتي لها أهمية خاصة للاستثمار الأجنبي المباشر، والأشكال التي تتخذها المساعدة التقنية المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر. وبهذه الطريقة، يمكن لخريطة المساعدة التقنية وبناء القدرات المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر أن تتضمن قائمة بالنواتج الملموسة المتوخاة في مجال المساعدة التقنية، وقائمة بالمنظمات التي توفر تلك النواتج، وفقا للشروط التي يمكن على أساسها لأقل البلدان نموا أن تحصل على تلك المساعدة، وبالتالي تحديد أي أوجه قصور أو ثغرات كبيرة واضحة في تصميم و/أو تقديم تلك المساعدة.

18 - ويمكن عموما النظر إلى تدابير تنمية القطاع الخاص التي تتخذها أي حكومة على أنها تحقق ما يلي:

(4) بنك التنمية الأفريقي، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، والمصرف الأوروبي للاستثمار، والإطار المتكامل المعزز، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، والمنظمة الدولية لقانون التنمية، ومنظمة العمل الدولية، ومركز التجارة الدولية، والمركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية، ومنظمة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار، والفريق المعني بمناخ الاستثمار ونافذة القطاع الخاص التابعان لمجموعة البنك الدولي.

(أ) تهيئة بيئة مؤاتية وإدارتها، بسبل منها:

'1' صياغة سياسات واستراتيجيات حكومية تتصل بريادة الأعمال، والاستثمار، والتبادل التجاري/التجارة، والابتكار، وتطوير قطاعات بعينها، وما إلى ذلك؛

'2' اعتماد قوانين وأنظمة متوافقة معها؛

'3' تفعيل مؤسسات التنفيذ وبرامجه وآلياته؛

(ب) استخدام الأصول العامة لتشجيع تنمية القطاع الخاص، بما يشمل الأراضي، وحقوق استغلال الموارد الطبيعية، والبنية التحتية، والمشتريات العامة، ووضع ميزانيات البرامج والخدمات العامة؛

(ج) كفالة إعداد ونشر المعلومات التي تساعد الأسواق على تأدية وظائفها، مثل المعلومات المستندة إلى أسس للمقارنة المرجعية عن تكاليف المدخلات الإنتاجية ومدى توافرها، وعن مناخ الأعمال.

19 - وبالاستناد إلى الأطر المفاهيمية التي يعترف بها البنك الدولي[5] ومركز التجارة الدولية والمصادق على صحتها بشكل متسق من قبل الجهات المجيبة على الدراسة الاستقصائية، حددت دراسة الجدوى تسع مهام حكومية تبين أنها ضرورية لتهيئة بيئة مؤاتية للاستثمار الأجنبي المباشر ضمن مجال تنمية القطاع الخاص. وترد قائمة بهذه المهام في الجدول 1، ويرد معها عدد المنظمات التي أسهمت في عملية المسح حتى الآن وأمثلة على النواتج التي توفرها في مجال المساعدة التقنية.

الجدول 1

المهام الحكومية التسع الضرورية لتهيئة بيئة مؤاتية للاستثمار الأجنبي المباشر، وعدد المنظمات التي توفر المساعدة التقنية في كل منها، وأمثلة مختارة[6]

المهمة الحكومية الضرورية لتهيئة بيئة مؤاتية للاستثمار الأجنبي المباشر	*عدد الجهات المقدمة للمساعدة التي أسهمت في عملية المسح حتى الآن وأمثلة على نواتج المساعدة التقنية التي توفرها*
1 - **صنع السياسات** فيما يتصل بالاستثمار الأجنبي المباشر، بما في ذلك الخطط الإنمائية الوطنية، وأهداف التنمية المستدامة، وتنمية القطاع الخاص، وقطاعات اقتصادية محددة (مثل الأعمال التجارية الزراعية، والتعدين، والسياحة، والتصنيع الخفيف)، وتنظيم الأعمال التجارية، والمنافسة، والابتكار، وما إلى ذلك	**16 منظمة** تُعرّف نفسها بأنها جهات توفر الخطط الإنمائية الوطنية ومدخلاتها، مثل السياسات المتعلقة بتنمية القطاع الخاص وبالاستثمار الأجنبي المباشر وبقطاعات بعينها، وكذلك قانون الاستثمار الأجنبي المباشر والاستراتيجيات المتعلقة بتنفيذ تلك السياسات

(5) Armando Heilbron and Robert Whyte, "Establishing a high-performing institutional framework for foreign direct investment (FDI)", World Bank Group, 2019.

(6) للاطلاع على التفاصيل الكاملة لمسح بيئة المساعدة التقنية، انظر مرفقات هذا التقرير. فالمرفق الأول يعرض المهام الحكومية الرفيعة المستوى (باستثناء تمويل التنمية) اللازمة لتهيئة بيئة مؤاتية للاستثمار الأجنبي المباشر بشكل فعال، ويورد قائمة بالجهات المقدمة للمساعدة التقنية التي تعمل في هذا الميدان. أما المرفق الثاني فهو يتضمن تفاصيل أكثر، حيث ينظر إلى 73 ناتجا مستقلا من نواتج المساعدة التقنية المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر ويورد قائمة بالمنظمات التي أفادت بأنها توفر تلك النواتج. ويخصص المرفق الثالث صفا لكل منظمة من المنظمات المجيبة على الدارسة الاستقصائية ويوجز الشروط التي يمكن على أساسها أن تحصل أقل البلدان نموا على المساعدة التقنية التي توفرها المنظمة.

المهمة الحكومية الضرورية لتهيئة بيئة مؤاتية للاستثمار الأجنبي المباشر	عدد الجهات المقدمة للمساعدة التي أسهمت في عملية المسح حتى الآن وأمثلة على نواتج المساعدة التقنية التي توفرها
2 – **إدارة الإجراءات الحكومية**، من حيث صلتها بتأسيس أي عمل تجاري وتشغيله وفقا للأنظمة	**8 منظمات** تُعرّف نفسها بأنها جهات توفر التقييمات والتوصيات والأدوات الرقمية الرامية إلى زيادة كفاءة الإجراءات الحكومية المطلوبة من كيانات الأعمال وزيادة إمكانية التنبؤ بهذه الإجراءات وشفافيتها
3 – **البحوث القطاعية/السوقية**، من النوع الذي تقوم به الوزارات التي تركز على قطاعات بعينها، وإدارات التخطيط، ووزارات الاقتصاد أو التجارة، ووزارات العمل، ومكاتب الإحصاءات، والمصارف المركزية، وما إلى ذلك، والتي لها قيمة هائلة في مساعدة المستثمرين على فهم الأسواق وتكاليف التشغيل والمخاطر والموارد الطبيعية والمدخلات الإنتاجية وسلاسل القيمة والعوامل اللوجستية وغيرها من العوامل في البلد	**9 منظمات** تُعرّف نفسها بأنها جهات تقوم بجمع و/أو تحليل و/أو نشر البيانات التي يحتاجها المستثمرون لتقييم الأسواق وتكاليف التشغيل والمخاطر والموارد الطبيعية والمدخلات الإنتاجية وسلاسل القيمة والعوامل اللوجستية وغيرها من العوامل في البلد، و/أو توفير التوجيه لمسؤولي أقل البلدان نموا بشأن القيام بذلك
4 – **تشجيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المملوكة للقطاع الخاص بشكل خالص**، من حيث صلته بتسويق القطاعات ذات الأولوية وتزويد المستثمرين مباشرة بالمعلومات والمساعدة وخدمات الدعوة لجذب مشاريعهم الاستثمارية وتيسيرها وتعهُّدها وربطها بالبيئة المحلية (باعتبار ذلك مهمة مستقلة عن مهمة تشجيع المشاريع التي تنشئها الحكومة)	**15 منظمة** تعرّف نفسها بأنها جهات توفر الاستراتيجيات المؤسسية، ولا سيما تلك المتعلقة بوكالات تشجيع الاستثمار، بالإضافة إلى الاستراتيجيات الخاصة ببرامج تشجيع الاستثمار الأضيق نطاقا، مثل برامج استهداف المستثمرين أو تقديم الرعاية اللاحقة للمستثمرين
5 – **تصميم المشاريع الاستثمارية ذات الطابع المشترك بين القطاعين العام والخاص والتفاوض بشأنها وإدارتها**، بما يشمل الامتيازات المتعلقة باستخراج الموارد الطبيعية، وإنشاء البنية التحتية و/أو تشغيلها، وخصخصة المؤسسات المملوكة للدولة	**4 منظمات**، من بينها وحدة تابعة للبنك الدولي مخصصة للسياسات والاستراتيجيات والمؤسسات والعمليات الخاصة بوحدات الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وبضعة جهات أخرى مقدمة للمساعدة التي تدعم كل عنصر من هذه العناصر على حدة. ويقدم المصرف الأوروبي للاستثمار والمؤسسات المالية الأخرى دعما استشاريا ولكن لمشاريع محددة في المقام الأول
6 – **إنشاء و/أو إدارة و/أو تشجيع المناطق الاقتصادية الخاصة** (كمصطلح جامع يشمل مناطق التجارة الحرة، ومناطق تجهيز الصادرات، والموانئ الحرة، وما إلى ذلك)، سواء كانت تلك المناطق عامة أو خاصة أو يشترك القطاعان العام والخاص في إنشائها أو تشغيلها أو ملكيتها	**7 منظمات** تعرّف نفسها بأنها جهات تسدي المشورة بشأن إدارة المناطق الاقتصادية الخاصة (ولكن قدر صغير من هذه المشورة يكون في شكل دراسات عملية أو خدمات تخطيط أو عمليات لا تتحمل الحكومات مصروفاتها الكاملة)
7 – **تسوية المنازعات الخاصة بالمستثمرين**، من حيث صلتها بالمحاكم التجارية، والسبل البديلة لتسوية المنازعات، والمنازعات بين المستثمرين والدول	**3 منظمات** تعرّف نفسها بأنها جهات تقوم من حين لآخر بدعم إذكاء وعي الدوائر القانونية المحلية وإذكاء الوعي لإيجاد نظم تُعنى بتتبّع التظلمات المتعلقة بالاستثمارات والمستثمرين وتشتمل على إجراءات لمحاولة تسوية هذا التظلمات

المهمة الحكومية الضرورية لتهيئة بيئة مؤاتية للاستثمار الأجنبي المباشر	عدد الجهات المقدمة للمساعدة التي أسهمت في عملية المسح حتى الآن وأمثلة على نواتج المساعدة التقنية التي توفرها
8 – **التفاوض على الاتفاقات الدولية وإدارتها**، بما في ذلك تقصي الحقائق وإشراك أصحاب المصلحة على الصعيد المحلي، وإجراء المناقشات الاستكشافية والتفاوض، وإدارة عملية التصديق، وإدارة آليات التنفيذ، وإذكاء الوعي، والرصد والتقييم	**8 منظمات** تُعرّف نفسها بأنها جهات توفر للمسؤولين الذين يتفاوضون على الاتفاقات خدمات التدريب وتسدي لهم المشورة بشأن اللغة المستخدمة في صياغتها
9 – **تمويل التنمية**، بالنسبة للمشاريع المشتركة بين القطاعين العام والخاص والمشاريع المملوكة للقطاع الخاص بشكل خالص، بما يشمل القروض الميسرة الشروط، وضمانات القروض، والاستثمارات في أسهم رأس المال، والتأمين ضد المخاطر السياسية، والدعم المالي أو التقني لجهات الإقراض المحلية، وما إلى ذلك	العديد من الجهات المجيبة على الدراسة الاستقصائية تقدم مساعدات مالية، إلا أن رسم خريطة للمساعدات المالية العالمية المقدمة لأقل البلدان نموا يخرج عن نطاق دراسة الجدوى. وعلى النحو المبين في برنامج عمل الدوحة، فإن المركز الدولي لدعم الاستثمار سيكون مركزا جامعا لحشد الدعم، وهو ما يجعله في حد ذاته جهة تقدم المساعدة التقنية. ولئن كان من المفترض أن يشمل ذلك المساعدة المرتبطة بمصادر تمويل التنمية والمستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين في مشاريع استثمار فعلية، فليس من المتوخى للمركز أن يكون مؤسسة تقدم تمويل التنمية

20 – ومن خلال المشاورات المكثفة مع الجهات التي تقدم خدمات المساعدة التقنية، ظهر مستوى عالٍ من التوافق في الآراء بشأن العديد من أوجه القصور التي يمكن رصدها على جانبي الطلب والعرض.

21 – فعلى جانب الطلب، عادة ما لا تقوم حكومات أقل البلدان نموا بشكل منهجي بتسخير المساعدة التقنية المتاحة ضمن إطار استراتيجي وطني يوجّه البلد نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فقد تكون طلبات الحصول على المساعدة التقنية حدثا منفصلا عن غيره أو تكون نابعة من مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة التي ليس بينها تنسيق، ونادرا ما تخضع هذه الطلبات لفحص كامل على الصعيد المحلي للتأكد من ملاءمتها أو يحظى تنفيذها بتأييد كامل على الصعيد المحلي.

22 – وعلاوة على ذلك، هناك ثغرات حرجة معينة في القدرات عادة ما تقدّر حكومات أقل البلدان نموا أهميتها بأقل من حقيقتها، ولا تُطلَب المساعدة التقنية اللازمة لمعالجتها أو لا تُنفَّذ بالقدر الكافي. فعلى سبيل المثال، تتخذ القرارات المتعلقة باختيار مواقع الاستثمار الأجنبي المباشر على أساس كل شركة على حدة وكل مشروع على حدة، وهو ما يقتضي أن يتمتع المسؤولون عن تشجيع الاستثمار في البلد بالمعارف والمهارات اللازمة لإقناع فرادى الشركات باختيار مواقع لفرادى المشاريع في بلدهم (انظر الإطار). غير أن قلة من حكومات أقل البلدان نموا تطلب الحصول على المساعدة التقنية في تنمية هذه المهارات أو المعارف على المستوى الجزئي أو تنفذها بشكل كامل. فهي غالبا ما تركز، بدلا من ذلك، على اتخاذ التدابير الرامية إلى تحسين مناخ الاستثمار على المستوى الكلّي، مثل الإصلاح القانوني أو التنظيمي. وكذلك، ربما يبالغ العديد من حكومات أقل البلدان نموا في التركيز على مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الكبيرة ذات الأهمية الوطنية المباشرة، مثل الامتيازات الرئيسية المدرّة للدخل في مجال البنية التحتية

أو القطاعات الاستخراجية، بينما تهمل مشاريع الأعمال التي يكون عددها أكبر ولكن يكون كل منها أقل أهمية على حدة، مع أنها تقع في صميم التنمية الاقتصادية وإيجاد فرص العمل.

كيفية اختيار الشركات لمواقع الاستثمار الأجنبي المباشر وما يعنيه ذلك بالنسبة لحكومات أقل البلدان نموا والجهات الشريكة لها

تُنفَّذ كل عام عشرات الآلاف من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وهي استثمارات تنفذها شركات لديها قدر محدود من رأس المال توظفه في المنافسة في السوق مع الشركات التي تتبارى معها. وجوانب النشاط التجاري التي تستثمر فيها الشركات والمواقع التي تنفذ فيها ذلك الاستثمار تمثل خيارات استراتيجية. وتختار الشركات المواقع على ضوء معلومات يشوبها قصور ناجم عن ضيق الوقت، ويكون الموقع الناجح الذي تختاره الشركة هو أي موقع يؤدي بها إلى بلوغ أو تجاوز الأهداف التي وضعتها للاستثمار. ولا يمثل اختيار الموقع قرارا قطعيا بأنه أفضل موقع بصورة مطلقة بقدر ما هو شعور بأنه أفضل موقع بناء على المعلومات المتاحة خلال فترة البحث المحدودة. ومن ثم، يبدأ اختيار الموقع بوضع "قائمة طويلة" بالمواقع المحتملة يتم تجميعها بشكل خام نسبيا، قبل الانتقال إلى إجراء مقارنة أكثر موضوعية بين المواقع من حيث التكلفة والفائدة. وعادةً ما يُسترشَد في وضع القائمة الطويلة في المقام الأول بمواقع الكيانات التابعة الموجودة بالفعل والموردين والعملاء والمنافسين الحاليين والمواقع الناشئة التي تكتسب سمعة بالنسبة لقطاع أو سوق أو مورد معين. غير أنه للاستقرار على "قائمة مختصرة" وتحديد الموقع المختار في نهاية المطاف، فإن الأمر يتطلب بيانات كمية مستفيضة، مثل البيانات المتعلقة بتوافر المدخلات، مثل الأرض والعمالة والمرافق والمواد، وبأسعارها وجودتها، وكذلك إلى بيانات نوعية مثل تلك المتعلقة بالانطباعات السائدة عن الممارسات والأنظمة والمخاطر المتعلقة بالأعمال التجارية على الصعيد المحلي.

وبالتالي، إذا أراد المسؤولون اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى موقع لم يكن مرشّحا كوجهة له، فعليهم الآتي:

(أ) إدراك أن البيانات تدعم إعداد بيان الجدوى لاختيار البلد كموقع للاستثمار: فمجرد الإعلان عن قائمة بالاستثمارات التي ترغب الحكومة في اجتذابها لا يمثل ترويجا فعالا. فالعديد من الاستثمارات المدرجة على قائمة الرغبات المذكورة قد لا تكون لها أي جدوى اقتصادية حقيقية ولن تجذب أي مستثمرين. وتمثل معرفة أيّ الاستثمارات هو الذي يدعمه بيان جدوى مُحكَم الشرط الأساسي الأول للترويج الفعّال. وفي داخل كل بلد من أقل البلدان نموا أو من خلال مورد خارجي يمكن الوصول إليه مجانا، يلزم أن تتوافر لدى حكومات أقل البلدان نموا قدرة دائمة في مجال جمع وتحليل البيانات المرتبطة بقطاعات ومشاريع بعينها، بما يشمل وضع الأسس المرجعية للمقارنة بالمواقع الأخرى؛

(ب) تجميع بيانات القطاعات والمشاريع في عروض تسويقية مقنعة تناسب مجموعة من المنصات: فيلزم أن تتوافر عروض القيمة الخاصة بقطاعات ومنتجات بعينها، ويلزم في حالة مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص أن تتوافر وثائق سليمة للمشاريع لضمان الفعالية في استهداف المستثمرين، والتعامل مع الاستفسارات ذات الأهمية الاستراتيجية، والترويج عبر الإنترنت، والتماس العروض لإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وفي داخل كل بلد من أقل البلدان نموا أو من خلال مورد خارجي يمكن الوصول إليه مجانا، تحتاج حكومات أقل البلدان نموا إلى الآتي:

’1‘ نظام لتعهّد البيانات الموضوعية والمحدَّثة والمستندة إلى أسس المقارنة المرجعية التي تحتاجها الشركات لاختيار مواقع لمشاريعها (في عدد من القطاعات التنافسية التي توليها الحكومة أولوية)؛ ’2‘ حافظة من التصورات المفاهيمية للمشاريع المشتركة بين القطاعين العام والخاص، تضم جميع التفاصيل التقنية والمالية التي يلزم توفيرها حتى ينظر المستثمرون في تلك المشاريع بشكل جدي، على أن تكون تلك الحافظة مدعومة بإدارة سليمة لعملية طرح العطاءات؛

(ج) وضع الموقع على عدد أكبر من القوائم الطويلة: فالمسؤولون عن تشجيع الاستثمار الذين يستطيعون أن يكفلوا إدراج الموقع في القائمة الطويلة لأي شركة عن طريق استهداف المستثمرين هم من يستحقون قطعا أن يُنسب إليهم الفضل الأكبر في أي استثمارات تؤمَّن على إثر ذلك المسعى. وفي داخل كل بلد من أقل البلدان نموا، تحتاج الحكومات إلى موظفين لتشجيع الاستثمار من المتخصصين في قطاع بعينه الذين يتمتعون بالقدرة على إجراء البحوث عن الشركات في القطاع، وتحديد الشركات المهيأة للتوسع في بلد مثل بلدانها، وعقد اجتماعات وجها لوجه وتقديم عروض تسويقية مقنعة؛

(د) التقاط المعلومات التي تقود إلى المستثمرين المحتملين وتحويلها إلى مشاريع تدخل طور التشغيل الفعلي وتنمو: فجميع الاستفسارات الخاصة بمشاريع محددة، سواء أكانت ناشئة عن استهداف المستثمرين أم عن مبادرة من المستثمرين أنفسهم أو إحالة من جهة شريكة، يجب أن تُفحَص وتُسجَّل، وإذا ارتئي أنها جديرة بالمتابعة يقوم مسؤول خاضع للمساءلة الصارمة عن نتائج الاستثمار بمتابعتها بشكل استباقي إلى نهايتها. وفي داخل كل بلد من أقل البلدان نموا، تحتاج الحكومات إلى موظفين معنيين بتشجيع الاستثمار يفكرون بعقلية القطاع الخاص بحيث يعملون بوصفهم فريقا للمبيعات يركز على التقاط وتوليد المعلومات التي تقود إلى المستثمرين المحتملين، ثم يتابعونها بإصرار واستباقية.

23 - وشملت المسائل التي حُدِّدَت على جانب العرض مسألة أن العرض في حد ذاته يمكن أن يحرك توفير المساعدة التقنية بدلا من أن يحركه طلب الجهات المستفيدة. وعادة ما تكون المساعدة التقنية موحدة الشكل ومحددة المدة وموجهة نحو تحقيق النواتج، بدلا من أن تكون مصممة لتلبية احتياجات وظروف كل بلد على حدة ومستمرة إلى حين تحقيق نتيجة مستهدفة أو حالة نهائية ما.

24 - ولا تتعلق أسباب نشوء هذه المسائل بفرادى الجهات الفاعلة أو مشاريع المساعدة التقنية بقدر ما تتعلق باختلال هيكلي بين برامج المساعدة التقنية والنتائج التي تُوضَع هذه البرامج بهدف دعمها. فعلى سبيل المثال، يمكن لحملة استهداف المستثمرين الناجحة أن تستغرق أكثر من ثلاث سنوات من المتابعة المكثفة حتى تسفر عن مشروع واحد يدخل طور التشغيل الفعلي. ولإعداد مجموعة جديدة من المشاريع المقترحة التي تتحول إلى مشاريع فعلية الواحد تلو الآخر، يلزم أن تستمر جهود استهداف المستثمرين خلال السنوات التي يجري فيها انتظار تحقيق النتائج الأولى. وهذا وحده قد يؤدي إلى عدم اتساق الجهود الرامية إلى استهداف المستثمرين مع الإطار الزمني الذي يتعين على الجهات التي تتولّى عادةً تقديم المساعدة التقنية أن تظهر النتائج في غضونه. ومن الشائع أيضا أن يُمدَّد هذا الإطار الزمني بسبب الحاجة إلى توفير المساعدة التقنية المتعلقة بالقدرات اللازمة لتلبية المتطلبات الأساسية، مثل تقييمات القدرة التنافسية للقطاعات ووضع الاستراتيجيات، وتدريب المسؤولين في مجال استهداف المستثمرين وإعداد البيانات والمواد الترويجية. ويكون القليل من الجهات المقدمة للمساعدة التقنية جاهزا دوما لإتاحة هذا النوع من الدعم لأقل البلدان نموا،

حتى تلك التي تتحلّى بالالتزام وتتمتع بعقلية إصلاحية، خلال فترة الأعوام الأربعة إلى خمسة التي يستغرقها إحداث التحول المستهدف.

25 - وفي المجمل، يمكن لكل الموجودين في ساحة الجهات المقدمة للمساعدة التقنية لحكومات أقل البلدان نموا توفير المساعدة التقنية التي تحتاج إليها هذه البلدان لتحقيق ذلك، غير أن التنسيق على جانب العرض، الذي يتسم بالمحدودية الشديدة والسطحية وبكونه مخصصا لغرض بعينه، بالاقتران مع الطلب الذي لا يكون شاملا أو ذا طابع استراتيجي أو موجها نحو تحقيق النتائج، لا يكفي لتلبية الاحتياجات.

المهام التي ينبغي أن يقوم بها مركز دولي لدعم الاستثمار لصالح أقل البلدان لكي يمكنه إحداث أثر تحويلي ذي مغزى

26 - بناء على نتائج عملية المسح الموضحة أعلاه، يُستنتَج أنه حتى يتمكن أي مركز دولي لدعم الاستثمار من أن يحقق في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر النتائج التحويلية التي استعصت على الجهات الفاعلة الرائدة في هذا المجال حتى الآن، سيتعين عليه أن يتصدى بفعالية للتحديات الهيكلية والعقبات الأساسية التي تم تحديدها. ولكي تتحقق هذه الغاية، فإن أي مركز كفيل بإحداث التحول ينبغي أن يوفر خدمات غير مسبوقة عالميا وذات قيمة عالية تتمثل في ما يلي:

(أ) *الدعم والتوجيه الشاملان في مجال بناء القدرات على الصعيد الوطني في الأجل الطويل في فرادى أقل البلدان نموا التي تطلب ذلك وتبدي التزاما*: ينبغي للمركز أن يوفر التوجيه على المستوى الوطني لفرادى أقل البلدان نموا بشأن السعي بالطرق المباشرة إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر المحدد الهدف وبناء القدرة تدريجيا على أداء المهام الحكومية الأساسية التسع (انظر الجدول 1). وينبغي لهذا التوجيه وهذا الدعم في مجال بناء القدرات أن يساعدا فرادى أقل البلدان نموا على أن تسخّر بشكل منهجي المساعدة التقنية المتاحة ضمن إطار استراتيجي وطني شامل لترسيخ الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يسهم إسهاما مباشرا في إحراز البلد للتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال الرصد والتقييم الفعالين؛

(ب) *قواعد بيانات وشبكات تكون هي الأولى من نوعها للقطاعات والمشاريع التي تحظى بالأولوية عموما لصالح جميع حكومات أقل البلدان نموا والمستثمرين المحتملين والجهات المقدمة للمساعدة التقنية التي تعمل في البلد*: ينبغي أن يتولّى إنشاء قواعد البيانات والشبكات هذه مسؤولون محليون بتوجيه ودعم من الخبراء في مركز دعم الاستثمار بغرض التمكين من بذل العناية الواجبة فيما يتعلق بالمشاريع، واختيار المواقع، والتوفيق مع الجهات المالية الشريكة في أقل البلدان نموا، ذلك أن غياب المعلومات والشبكات المعترف بها دوليا حتى الآن قد حال دون النظر بشكل جدي في جعل هذه البلدان وجهة للاستثمار الأجنبي المباشر. وبالنسبة لأقل البلدان نموا، يمكن تقديم هذه الخدمات بالمجان أو بأسعار مخفضة.

توفير التوجيه الشامل والطويل الأجل على المستوى الوطني لفرادى أقل البلدان نموا

27 - بالنسبة لأي بلد من أقل البلدان نموا يبدي التزاما قويا وطويل الأجل على مستوى الحكومة بأكملها بتنفيذ المساعدة التقنية في إطار من الرصد والتقييم الصارمين، من شأن مركز كفيل بإحداث التحول أن يساعد البلد على فهم وتخطي خمس عقبات مستمرة وأساسية تواجهها أقل البلدان نموا في الاستفادة من المساعدة التقنية المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر لإحداث أثر كبير، وذلك على النحو المبين في الجدول 2.

الجدول 2

الكيفية التي يستطيع بها مركز ذو أثر تحويلي أن يضيف قيمة إلى البيئة الحالية للمساعدة التقنية وأن يوجه أقل البلدان نموا نحو زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة ذات مغزى

العقبات الخمس	*أشكال الدعم الذي يمكن أن يقدمه مركز دولي لدعم الاستثمار إلى أقل البلدان نموا*
1 – فهم كيفية استخدام نهج الحكومة بأكملها في تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر وفوائده إلى أقصى حد ممكن	1 – التوجيه في صياغة الأهداف الإنمائية الوطنية في صورة احتياجات محددة تتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر 2 – التدريب على مستوى مجلس الوزراء بشأن العمل على مستوى الحكومة بأكملها على تهيئة بيئة مؤاتية للاستثمار الأجنبي المباشر ولجني فوائده الإنمائية، بما يشمل وضع تصنيف نموذجي مشترك للاستثمار يميز بشكل جيد بين أنواع المستثمرين وطرائق دخول الاستثمار الأجنبي المباشر والمهام الحكومية المتعددة الأنواع التي تتطلبها 3 – التوجيه بشأن إنشاء وحدة مخصصة معنية بالتنفيذ في مكتب رئيس الحكومة وإعداد مذكرات تفاهم للتنسيق بين جميع المكاتب ذات الصلة 4 – التوجيه بشأن إنشاء نظام لرصد وتقييم تنفيذ المساعدة التقنية والتقدم العام المحرز نحو تحقيق الأهداف الوطنية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر
2 – تقييم القدرات الفعلية للحكومة على تهيئة بيئة مؤاتية للاستثمار الأجنبي المباشر وفوائده	1 – تقييم الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر على النحو المطلوب لتحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية 2 – تقييم القدرات الحكومية على الاضطلاع بالمجموعة الكاملة للمهام الحكومية الأساسية اللازمة لجذب أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر التي يتطلبها تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية 3 – تدريب المسؤولين المعينين كمنسقين للقيام بشكل دوري بتكرار عملية تقييم القدرات الوطنية
3 – معرفة نوع المساعدة التقنية المتاحة لسد ثغرات محددة في القدرات وشروط الحصول عليها	1 – العمل كمصدر لتوفير المعلومات المتعلقة بالجهات المقدمة للمساعدة التقنية اللازمة ومدى توافر تلك المساعدة ومتطلبات الحصول عليها، وذلك من خلال رسم خريطة للجهات المقدمة للمساعدة التقنية على الصعيد العالمي والتواصل مع تلك الجهات باستمرار 2 – المساعدة في التوفيق بين الجهات المانحة والجهات المقدمة للمساعدة التقنية، التي يكون تدخلها مطلوبا لتنفيذ الخطة الوطنية للاستثمار الأجنبي المباشر (انظر أيضا العقبة 4)، وذلك من خلال التواصل المنتظم مع الجهات المانحة

العقبات الخمس	أشكال الدعم الذي يمكن أن يقدمه مركز دولي لدعم الاستثمار إلى أقل البلدان نموا
4 – الحصول على المساعدة التقنية والاستفادة الكاملة منها	1 – وضع خطة وطنية للاستثمار الأجنبي المباشر توفر التوجيه بشأن ما يلي: (أ) السعي بالطرق المباشرة إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر اللازم لتحقيق كل هدف من الأهداف الإنمائية الوطنية؛ (ب) بناء جميع القدرات الحكومية اللازمة للتمكين من السعي على المدى الطويل إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل أفضل
	2 – العمل كمورد مفيد في التخطيط وإقامة الشبكات وإعداد المشاريع على المدى الطويل، عن طريق تعهُّد الشراكات وعمليات الرصد والتقييم الطويلة المدى على أعلى المستويات لدى جميع الجهات صاحبة المصلحة
5 – التعامل مع ثغرات المساعدة التقنية غير المعالَجة تاريخيا	1 – قاعدة بيانات تحتوي على بيانات خاصة بقطاعات محددة للاستفادة منها في اختيار مواقع الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي قاعدة بيانات تُنشأ بشكل تعاوني مع أقل البلدان نموا المشاركة ويكون بإمكان تلك البلدان الوصول إليها بحرية، ويُسترشَد في إعداد محتواها بشبكة من كبار المستثمرين
	2 – التوجيه خطوة بخطوة خلال الحملات التي تستهدف المستثمرين، بما في ذلك توليد المعلومات التي تقود إلى المستثمرين المحتملين من شبكة المستثمرين الخاصة بالمركز الدولي لدعم الاستثمار
	3 – الاحتفاظ بعلاقات مع موظفي شؤون الاستثمارات والمديرين المسؤولين عن المشاريع المقترحة في المنظمات التي تقدم التمويل الإنمائي لأقل البلدان نموا، فضلا عن الإلمام بأحدث المعلومات عن الأولويات المؤسسية والخدمات المالية وشروط وعمليات الإقراض الخاصة بكل منظمة على حدة، واستخدام هذه العلاقات في توجيه أقل البلدان نموا في تحسين إعداد المشاريع المقبولة مصرفيا وربطها بشكل فوري بأنسب الجهات التي تقدم التمويل الإنمائي

28 – ويمكن لمركز يعمل بكامل طاقته أن يوفر توجيهات خاصة بكل بلد على المدى الطويل من خلال تعيين موظفين يعمل كل منهم على أساس التفرغ كمدير لشؤون الاستثمار الأجنبي المباشر الوطني في عدد لا يزيد عن بضعة بلدان، ويظل هذا قائما طوال فترة وجود علاقة عمل بين البلد والمركز. وبهذه الطريقة، يتولى المركز وحكومة البلد المشارك من أقل البلدان نموا المسؤولية بشكل مستمر ومشترك عن التخطيط والتنسيق وتنفيذ خطة وطنية للاستثمار الأجنبي المباشر على المدى الطويل، وهي خطة من شأنها أن تشمل تدابير للسعي بالطرق المباشرة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وبناء القدرات الحكومية، على النحو التالي:

(أ) *السعي بالطرق المباشرة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر*: توليد المعلومات التي تقود إلى المستثمرين المحتملين في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر وتحويلها إلى مشاريع فعلية، بالتنسيق مع موظف متفرغ في الوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمار وموظف متفرغ في المكتب العمومي المعني لكل قطاع من القطاعات ذات الأولوية (مثل وزارة الزراعة فيما يتعلق بتجهيز المنتجات الزراعية)؛

(ب) *بناء القدرات اللازمة لتهيئة بيئة مؤاتية للاستثمار الأجنبي المباشر وجني فوائده بشكل أفضل:* السعي باستمرار إلى الحصول على المساعدة التقنية والتمويل من الجهات المانحة لسد الثغرات في المهام الحكومية الأساسية التسع الضرورية لتهيئة بيئة مؤاتية للاستثمار الأجنبي المباشر ولجني فوائده وهي: ’1‘ صنع السياسات، ’2‘ تنظيم الأعمال، ’3‘ البحوث القطاعية/السوقية، ’4‘ تشجيع المشاريع

المملوكة للقطاع الخاص بشكل خالص، '5' الشراكات بين القطاعين العام والخاص، '6' المناطق الاقتصادية الخاصة، '7' التمويل الإنمائي، '8' تسوية المنازعات، '9' الاتفاقات الدولية. ويضاف إلى ذلك القيام بشكل مباشر ببناء القدرات اللازمة لإعداد البيانات التي يحتاجها المستثمرون للاسترشاد بها في اختيار المواقع في أقل البلدان نموا.

قواعد بيانات وشبكات خاصة بالقطاعات والمشاريع لصالح جميع الحكومات والمستثمرين المحتملين والجهات المقدمة للمساعدة التقنية التي تعمل في أقل البلدان نموا

29 - من شأن مركز دولي لدعم الاستثمار أن يتمتع بوضع فريد من نوعه يتيح له ربط المستثمرين بالمعلومات الناقصة التي تمنعهم من التفكير في اختيار مواقع يستثمرون فيها في أقل البلدان نموا، وربط أقل البلدان نموا بكبار المستثمرين الأجانب في القطاعات والمنتجات ذات الأولوية القصوى لأقل البلدان نموا. والمركز الذي سيوفر للبلدان نفسها التوجيه على المدى الطويل من خلال التواصل والإقناع على مستوى المشاريع في عدد من القطاعات نفسها سيكون في وضع جيد يتيح له إقامة شبكات من المستثمرين الرواد في تلك القطاعات وشبكات من الموظفين المسؤولين في العديد من المواقع التي سيكون المستثمرون على استعداد لوضعها في الاعتبار عندما تتوافر لهم المعلومات والمساعدة بالشكل الصحيح. وسيقيم المركز شبكة تضم المؤسسات المتعددة الجنسيات الرائدة في القطاعات والمنتجات التي عادة ما تكون ذات أولوية عالية بالنسبة لحكومات أقل البلدان نموا وأهم الجهات صاحبة المصلحة من القطاعين العام والخاص في البلدان المستفيدة من عمله لكي يحقق الأغراض التالية:

(أ) تلقي التوجيه من المستثمرين بشأن البيانات اللازمة لاختيار المواقع في أنواع المشاريع المحددة، لاستخدامها في توجيه أقل البلدان نموا في جمع البيانات المناسبة وتقييم القدرة التنافسية وإعداد العروض التسويقية؛

(ب) إنشاء قاعدة بيانات للمعلومات المفصَّلة التي تقود بصورة نشطة إلى المستثمرين المحتملين في قطاعات أو منتجات محددة لدعم أقل البلدان نموا المستفيدة من خدمات المركز في توليد هذه المعلومات واستهداف المستثمرين؛

(ج) ربط المستثمرين الذين لديهم استفسارات بخصوص مشاريع معينة بالمسؤولين الذين يمكنهم تزويدهم بالمعلومات والمساعدة التي يحتاجون إليها؛

(د) استكشاف السبل الكفيلة بتحفيز الشركات المتعددة الجنسيات على اتّباع ممارسة ممنهجة للنظر بشكل أكثر جدية في جعل أقل البلدان نموا وجهة للاستثمار عند اختيار المواقع (من قبيل برنامج يمنح اعترافا بالتحلّي بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات المتعددة الجنسيات التي تجري تقييمات لأقل البلدان نموا في إطار إدراجها في القوائم القصيرة للمواقع والتي تبدي استعدادا لإطلاع هذه البلدان على الانطباعات النابعة من تلك التقييمات وعلى بيانات المقارنات المرجعية التي تكون ذات قيمة بالنسبة لها).

30 - وفي الوقت نفسه، سيكون مركز كهذا في وضع جيد يتيح له توجيه المسؤولين الحكوميين في إعداد قاعدة بيانات للمواقع تستند إلى أسس المقارنة المرجعية وتتضمن المعلومات الخاصة بالقطاعات والمنتجات التي يلزم توافرها لتقييم جدوى مشروع معين في بلد معين من أقل البلدان نموا مقارنة بجدوى إقامته في غيره من المواقع المحتملة. وهناك جدوى تجارية لإقامة الاستثمار الأجنبي المباشر في كل بلد من أقل البلدان نموا،

والدليل على ذلك أن كل بلد منها لديه حاليا مستوى معين من الاستثمار الأجنبي المباشر. غير أن جمع البيانات اللازمة لإثبات هذه الجدوى في أقل البلدان نموا غالبا ما ينطوي على وقت و/أو وتكلفة و/أو مخاطرة أكثر مما ينبغي، الأمر الذي يمنع الشركات من النظر في اتخاذ هذه البلدان وجهةً بما تستحقه من جدية.

ثالثا - الاستنتاجات والتوصيات الأولية والخطوات المقبلة

31 - يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا رئيسيا للتنمية الاقتصادية والتمويل الخارجي، ويؤدي دورا تكميليا وتحفيزيا في حشد الموارد والاستثمار على الصعيد المحلي وتمويل التنمية. وعلى مدى الأعوام الأربعين الماضية، ظل المجتمع الدولي ثابتا على تصميمه على دعم أقل البلدان نموا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لدعمها في تحقيق التنمية المستدامة. وعلى الرغم من أن ساحة المساعدة التقنية المتصلة بالاستثمار مكتظة بالجهات التي تقدم هذه المساعدة، لم تتمكن أقل البلدان نموا من الاستفادة من التسهيلات القائمة لتنمية مستويات كافية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من النوع الذي يؤدي إلى إيجاد فرص العمل والعمل اللائق، ويعزز تنمية المهارات، ويتيح للمؤسسات المحلية الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من الدراية الفنية وآثار التعلم وازدياد الطلب. فمن الناحية التاريخية، ظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى أقل البلدان نموا منخفضة جدا، وظل منحنى نموها السنوي مسطّحا بالنسبة لمعظم تلك البلدان.

32 - وفي وقت وصلت فيه حصة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأقل البلدان نموا من إجمالي تلك المساعدة إلى أدنى مستوياتها منذ أكثر من عقد من الزمن وتتزايد فيه أعباء الديون ثقلا ويزداد فيه الحيز المالي تقلصا، تصبح الحاجة أكثر إلحاحا من أي وقت مضى إلى أن يستكشف المجتمع الدولي ويدعم حلولا مبتكرة لمساعدة أقل البلدان نموا على تهيئة بيئة مؤاتية للاستثمار الأجنبي المباشر بشكل أفضل لتحقيق التنمية المستدامة.

33 - وبغية تنفيذ الولاية الواردة في الفقرة 261 من برنامج عمل الدوحة، يبين هذا التقرير الخطوات التي اتُّخذت حتى الآن في صياغة دراسة الجدوى المطلوبة لإنشاء مركز دولي لدعم الاستثمار في أقل البلدان نموا. وبالاستناد إلى عملية مسح مستفيضة أُجريت بالتشاور الكامل مع الجهات الرئيسية المقدمة للمساعدة التقنية المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر، بما فيها كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ووكالاتها المتخصصة وغيرها من الجهات الدولية والإقليمية صاحبة المصلحة، ظهر توافق واسع في الآراء بشأن العقبات والتحديات الهيكلية على جانبي الطلب والعرض على حد سواء فيما يتعلق بالمساعدة التقنية التي تُقدَّم حاليا إلى أقل البلدان نموا. وعلى وجه الخصوص، يشير التحليل إلى أن حكومات أقل البلدان نموا لديها حاجة ملحة غير ملبّاة إلى دعم طويل الأجل على مستوى الحكومة بأكملها في تحديد احتياجات الاستثمار والأهداف المثلى، والإلمام بجميع القدرات الحكومية اللازمة لتهيئة بيئة مؤاتية للاستثمار الأجنبي المباشر، وصياغة خطة وطنية للاستثمار الأجنبي المباشر لجذب ذلك الاستثمار والاستفادة منه.

34 - ولذلك، فإن النتائج المبينة في هذا التقرير تؤيد إنشاء مركز تحويلي الأثر يكون بإمكانه تحقيق نتائج غير مسبوقة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر لصالح أقل البلدان نموا، وذلك بالتركيز على تقديم خدمات غير مسبوقة وعالية القيمة ودعم منسَّق لا يكرر الترتيبات القائمة إنما يُكمِّلها، إلى البلدان التي تبدي مستويات عالية من الالتزام بالإصلاحات والممارسات اللازمة لتحسين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وجني أقصى فائدة منها. وينبغي للمركز أن يحقق ذلك عن طريق العمل مع كل بلد على حدة، بالشراكة مع الجهات التي تقدم لها المساعدة التقنية، في التخطيط الطويل المدى والتنسيق وتنفيذ ورصد وتقييم خطة

استراتيجية للاستثمار الأجنبي المباشر تكون مصممة خصيصا للبلد، وتشمل تدابير للسعي بالطرق المباشرة إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وبناء القدرات الحكومية اللازمة لتهيئة بيئة مؤاتية للاستثمار الأجنبي المباشر ولجني فوائده بشكل أفضل وبمزيد من الفعالية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن تركز المهام الأخرى المنوطة بمركز كهذا على إنشاء شبكات للتوفيق بين أقل البلدان نموا وكبار المستثمرين في القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية في البلدان. وأخيرا وليس آخرا، ينبغي للمركز أن يساعد مسؤولي الاستثمار في أقل البلدان نموا على وضع قاعدة بيانات عن التنافسية تضم معلومات عن المواقع استنادا إلى أسس للمقارنة المرجعية فيما يخص قطاعات ومنتجات بعينها لتيسير عمليات تقييم المشاريع وإقناع المستثمرين المحتملين.

35 - وخدمات إدارة الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد الوطني المصممة خصيصا لفرادى أقل البلدان نموا التي سيقدمها المركز المقترح يمكن أن تُقدَّم بشكل تجريبي، بناء على طلب حكومات أقل البلدان نموا وبالتعاون الوثيق مع نظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين ومكاتب الأمم المتحدة القطرية. وستُبلغ الجمعية العامة بالنتائج الأولية لهذه المشاريع القطرية التجريبية لمواصلة النظر في هذا الأمر.

36 - وبهدف إنجاز الخطوة الأخيرة في صياغة دراسة الجدوى المطلوبة، سيُضطلع بعملية استكشاف لمجموعة المتطلبات التشغيلية والآثار القانونية والإدارية والمتعلقة بالميزانية التي ستترتب على إنشاء مركز دولي لدعم الاستثمار، وهو ما يُتوقَّع أن يخلق تآزرا وزخما غير مسبوقين. وستُطوَّر المهام والنواتج، بما في ذلك أي مخاطر وتحديات متوقعة، إلى حد أبعد وسيُعرَض التنسيق المؤسسي المتعدد الشركاء الذي يُتوقَّع القيام به.

المرفق الأول

المهام الحكومية التسع الضرورية لتهيئة بيئة مؤاتية للاستثمار الأجنبي المباشر، والمنظمات التي تقدم مساعدة مصممة خصيصا لكل مهمة منها

المهمة الحكومية المدعومة	*وصف المهمة*	*الجهات المقدمة للمساعدة*	
1 - صنع السياسات	من حيث صلته بالاستثمار الأجنبي المباشر، بما في ذلك الخطط الإنمائية الوطنية، وأهداف التنمية المستدامة، وتنمية القطاع الخاص، وقطاعات اقتصادية محددة (مثل الأعمال التجارية الزراعية، والتعدين، والسياحة، والتصنيع الخفيف)، وتنظيم الأعمال التجارية، والمنافسة، والابتكار، وما إلى ذلك	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المصرف الأوروبي للاستثمار[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا المنظمة الدولية لقانون التنمية منظمة العمل الدولية	مركز التجارة الدولية المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية منظمة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية البنك الدولي المنظمة العالمية للملكية الفكرية
2 - إدارة الإجراءات الحكومية	من حيث صلتها بتأسيس وتشغيل نشاط أعمال على نحو يمتثل للقواعد التنظيمية	المصرف الأوروبي للاستثمار[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مركز التجارة الدولية المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية	منظمة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية البنك الدولي

المهمة الحكومية المدعومة	وصف المهمة	الجهات المقدمة للمساعدة		
3 - البحوث القطاعية/ السوقية	من النوع الذي تقوم به الوزارات التي تركز على قطاعات بعينها، وإدارات التخطيط، ووزارات الاقتصاد أو التجارة، ووزارات العمل، ومكاتب الإحصاءات، والمصارف المركزية، وما إلى ذلك، والتي لها قيمة هائلة في مساعدة المستثمرين على فهم الأسواق وتكاليف التشغيل والمخاطر والموارد الطبيعية والمدخلات الإنتاجية وسلاسل القيمة والعوامل اللوجستية وغيرها من العوامل في البلد	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ منظمة العمل الدولية مركز التجارة الدولية المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية البنك الدولي
4 - تشجيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المملوكة للقطاع الخاص بشكل خالص	من حيث صلته بتسويق القطاعات ذات الأولوية وتزويد المستثمرين مباشرة بالمعلومات والمساعدة وخدمات الدعوة لجذب مشاريعهم الاستثمارية وتيسيرها وتعهُّدها وربطها بالبيئة المحلية	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المصرف الأوروبي للاستثمار[1] الإطار المتكامل المعزز اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ منظمة العمل الدولية مركز التجارة الدولية المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية	منظمة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار البنك الدولي
5 - تصميم المشاريع الاستثمارية ذات الطابع المشترك بين القطاعين العام والخاص والتفاوض بشأنها وإدارتها	بما في ذلك الامتيازات الاستخراجية، وتشييد البنية التحتية و/أو تشغيلها، وخصخصة المؤسسات المملوكة للدولة	المصرف الأوروبي للاستثمار[1] المنظمة الدولية لقانون التنمية	منظمة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ	صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

المهمة الحكومية المدعومة	وصف المهمة	الجهات المقدمة للمساعدة		
6 - إنشاء المناطق وإدارتها و/أو تشجيعها	سواء كانت مناطق عامة أو خاصة أو يشترك القطاعان العام والخاص في إنشائها أو تشغيلها أو ملكيتها	الإطار المتكامل المعزز منظمة العمل الدولية مركز التجارة الدولية	منظمة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	البنك الدولي
7 - تسوية المنازعات المتعلقة بالمستثمرين	من حيث صلتها بالمحاكم التجارية، والسبل البديلة لتسوية المنازعات، والمنازعات بين المستثمرين والدول	المنظمة الدولية لقانون التنمية	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
8 - التفاوض بشأن الاتفاقات الدولية وإدارتها		إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا المنظمة الدولية لقانون التنمية منظمة العمل الدولية منظمة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي	البنك الدولي

(1) على مستوى المشاريع الاستثمارية التي يشارك فيها المصرف الأوروبي للاستثمار.

المرفق الثاني

النواتج التشغيلية الرئيسية والمنظمات التي تقدم المساعدة ذات الصلة بها

القدرة الحكومية أو الناتج	*الجهة المقدمة للمساعدة*		
الرؤية الوطنية للاستثمار الأجنبي المباشر			
1 – الخطة الإنمائية الوطنية	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ المنظمة الدولية لقانون التنمية منظمة العمل الدولية	مركز التجارة الدولية منظمة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار البنك الدولي
2 – استراتيجية تنمية القطاع الخاص	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ المنظمة الدولية لقانون التنمية منظمة العمل الدولية	مركز التجارة الدولية منظمة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار البنك الدولي
3 – السياسات المتعلقة بقطاعات اقتصادية محددة (مثل الأعمال التجارية الزراعية، والتعدين، والبنية التحتية الاقتصادية، والسياحة، والتصنيع الخفيف)	المصرف الأوروبي للاستثمار [1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	منظمة العمل الدولية مركز التجارة الدولية	منظمة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي البنك الدولي
4 – سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر (مثل الاستدامة، وحماية المستثمرين، والقطاعات المسموح بالاستثمار فيها، والحوافز، وتسوية المنازعات)	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المصرف الأوروبي للاستثمار [1]	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ المنظمة الدولية لقانون التنمية	منظمة العمل الدولية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية البنك الدولي

القدرة الحكومية أو الناتج	الجهة المقدمة للمساعدة		
5 – السياسات الاقتصادية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر (مثل المنافسة، والابتكار، واستخدام الأراضي)	الإطار المتكامل المعزز اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي البنك الدولي	المنظمة العالمية للملكية الفكرية
6 – سياسات الأعمال التجارية المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر (مثل الأعمال المصرفية، وحماية الملكية الفكرية، ومنح امتياز استخدام الاسم التجاري)	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	منظمة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	البنك الدولي المنظمة العالمية للملكية الفكرية
التقييم واتخاذ النقاط المرجعية كأساس للمقارنة			
1 – المناخ العام للاستثمار/البيئة العامة للأعمال التجارية	المصرف الأوروبي للاستثمار الإطار المتكامل المعزز	المنظمة الدولية لقانون التنمية منظمة العمل الدولية	مركز التجارة الدولية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية البنك الدولي
2 – الكفاءة التنظيمية، والقدرة على التنبؤ، والشفافية، والمساءلة	المنظمة الدولية لقانون التنمية مركز التجارة الدولية	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	البنك الدولي
3 – القدرة التنافسية على مستوى القطاعات/سلاسل القيمة	الإطار المتكامل المعزز منظمة العمل الدولية	مركز التجارة الدولية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	البنك الدولي
4 – دراسة الجدوى المتعلقة بمواقع المناطق الاقتصادية الخاصة	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية			

القدرة الحكومية أو الناتج	الجهة المقدمة للمساعدة			
5 – وكالة تشجيع الاستثمار	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	مركز التجارة الدولية	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	
	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار	
	الإطار المتكامل المعزز	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	البنك الدولي	
6 – الهيئة المعنية بالمناطق الاقتصادية الخاصة	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية		
7 – الوحدة المعنية بالشراكة بين القطاعين العام والخاص	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	
8 – الأثر الإنمائي للاستثمار الأجنبي المباشر و/أو استدامته، على الصعيد الوطني أو حسب مجموعة المشاريع (على سبيل المثال، المشاريع التي تُنفَّذ في قطاع ما، أو التي تجذبها مؤسسة ما، أو التي تُنفَّذ في منطقة ما)	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	المصرف الأوروبي للاستثمار[1]	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	منظمة العمل الدولية	مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا	البنك الدولي
9 – تقييم تمويل التنمية	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي			
10 – مقومات نجاح الاستثمار الخاص والاستثمار في إحداث الأثر	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية			
11 – وضع أسس مرجعية لمقارنة أداء النظم الإيكولوجية الوطنية للملكية الفكرية والابتكار	المنظمة العالمية للملكية الفكرية			

القدرة الحكومية أو الناتج	الجهة المقدمة للمساعدة		
الاستراتيجية			
1 – الاستثمار الأجنبي المباشر (على نطاق الحكومة بأكملها)	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ المنظمة الدولية لقانون التنمية	منظمة العمل الدولية مركز التجارة الدولية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار البنك الدولي
2 – التخطيط الرئيسي للبنية التحتية، سواء كان شاملا، أو حسب النوع (مثل المناطق الاقتصادية الخاصة، والكهرباء)، أو لمناطق دون وطنية بعينها	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	
3 – تنمية القطاعات (مثل الأعمال التجارية الزراعية، والتصنيع الخفيف، والسياحة، واستخراج الموارد المعدنية وتجهيزها)	المصرف الأوروبي للاستثمار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ المنظمة الدولية لقانون التنمية	منظمة العمل الدولية مركز التجارة الدولية منظمة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية البنك الدولي
4 – تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر (جميع المهام التشجيعية التي تقوم بها مؤسسة فردية، مثل وكالة تشجيع الاستثمار، أو الهيئة المعنية بالمناطق الاقتصادية الخاصة، أو الوحدة المعنية بالشراكة بين القطاعين العام والخاص)	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الإطار المتكامل المعزز اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	منظمة العمل الدولية مركز التجارة الدولية منظمة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار البنك الدولي

القدرة الحكومية أو الناتج	الجهة المقدمة للمساعدة			
5 – استهداف المستثمرين	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مركز التجارة الدولية	منظمة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار	البنك الدولي
6 – الرعاية اللاحقة للمستثمرين	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار البنك الدولي	
7 – الدعوة في مجال السياسات	المنظمة الدولية لقانون التنمية مركز التجارة الدولية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار البنك الدولي	
8 – ربط الاستثمار الأجنبي المباشر بالشركات المحلية بوصفها شركات موردة أو مقدمة للخدمات أو شريكة في المشاريع المشتركة أو شريكة استراتيجية	منظمة العمل الدولية مركز التجارة الدولية	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار	البنك الدولي
9 – استراتيجية التمويل الوطنية المتكاملة	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي			

القدرة الحكومية أو الناتج	الجهة المقدمة للمساعدة		
الإصلاح وإعادة التصميم (بما في ذلك التأسيس والتبسيط والتشغيل الآلي)			
1 – قانون الاستثمار الأجنبي المباشر (أو القوانين الأخرى التي تتضمن أحكاما خاصة بالاستثمار بشأن القطاعات المسموح بالاستثمار فيها، والحوافز، وإنشاء وكالة لتشجيع الاستثمار، وإجراءات طرح العطاءات التنافسية، وما إلى ذلك)	المنظمة الدولية لقانون التنمية منظمة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار البنك الدولي
2 – المؤسسات			
(أ) وكالة تشجيع الاستثمار	الإطار المتكامل المعزز اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ المنظمة الدولية لقانون التنمية	منظمة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار البنك الدولي
(ب) الهيئة المعنية بالمناطق الاقتصادية الخاصة	المنظمة الدولية لقانون التنمية	منظمة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
(ج) الوحدة المعنية بالشراكة بين القطاعين العام والخاص	المنظمة الدولية لقانون التنمية	منظمة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ	
(د) الوحدة المعنية بالخصخصة	المنظمة الدولية لقانون التنمية	منظمة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ	

القدرة الحكومية أو الناتج	الجهة المقدمة للمساعدة		
(هـ) المحكمة التجارية (ووزارة العدل ودوائر العمل القانوني، وما إلى ذلك)	المنظمة الدولية لقانون التنمية	منظمة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
(و) السبل البديلة لتسوية المنازعات	المنظمة الدولية لقانون التنمية	منظمة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
3 - إجراءات الامتثال للقواعد التنظيمية (مثل تسجيل النشاط التجاري، والحصول على التراخيص)	مركز التجارة الدولية منظمة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية البنك الدولي
4 - نظام الحوافز	منظمة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	البنك الدولي
5 - أنظمة التقسيم إلى مناطق	منظمة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	
6 - الاستدامة البيئية للمناطق الاقتصادية الخاصة	منظمة العمل الدولية	منظمة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
7 - عمليات طرح العطاءات التنافسية	منظمة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ		
8 - إجراءات التعامل مع المقترحات المتعلقة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص التي تقدَّم دون أن يُطلَب تقديمها	منظمة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ		

القدرة الحكومية أو الناتج	الجهة المقدمة للمساعدة		
العمليات			
1 – حملات استهداف المستثمرين	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار البنك الدولي
2 – برامج الرعاية اللاحقة للمستثمرين	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار	البنك الدولي
3 – الدعوة السياساتية	منظمة العمل الدولية مركز التجارة الدولية	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار البنك الدولي
4 – برنامج الربط بالجهات المحلية	منظمة العمل الدولية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار	البنك الدولي
5 – الإعلان عن المشاريع عبر الإنترنت	المصرف الأوروبي للاستثمار منظمة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار

القدرة الحكومية أو الناتج	الجهة المقدمة للمساعدة		
6 - منتديات الاستثمار الخاصة ببلد محدد، في داخل البلد أو خارجه	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المصرف الأوروبي للاستثمار الإطار المتكامل المعزز	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مركز التجارة الدولية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار البنك الدولي
7 - تشجيع الاستثمار عن طريق الممثلين الدبلوماسيين للدولة	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	منظمة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار البنك الدولي
8 - حيازة الأراضي لإنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي		
9 - البنية التحتية الأساسية اللازمة لإنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة (مثل الطاقة والمياه والصرف الصحي)	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	
10 - إدارة المناطق الاقتصادية الخاصة	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	
11 - تشجيع الصادرات النابعة من المناطق الاقتصادية الخاصة	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية		

القدرة الحكومية أو الناتج	الجهة المقدمة للمساعدة			
12 - الشراء العمومي فيما يتعلق بالشراكات الفردية بين القطاعين العام والخاص أو جزء منها (بما يشمل عملية طرح العطاءات، وبذل العناية الواجبة وما إلى ذلك، وكتابة الاتفاقات)	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	المصرف الأوروبي للاستثمار	لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
القدرات البشرية				
1 - بحوث القطاعات/سلاسل القيمة	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الإطار المتكامل المعزز	منظمة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار البنك الدولي	
2 - إعداد المواد الترويجية	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	مركز التجارة الدولية صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار	البنك الدولي
3 - تقديم عروض تسويقية لإقناع المستثمرين	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار	البنك الدولي
4 - الرعاية اللاحقة للمستثمرين	المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار البنك الدولي	

القدرة الحكومية أو الناتج	الجهة المقدمة للمساعدة		
5 – الدعوة في مجال السياسات	المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	البنك الدولي
	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار	
6 – تشجيع الصادرات النابعة من المناطق الاقتصادية الخاصة	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية		
7 – تصميم مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص	معهد التنمية الأفريقي التابع لبنك التنمية الأفريقي	المنظمة الدولية لقانون التنمية	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
	المصرف الأوروبي للاستثمار	المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية	
8 – التفاوض على مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص	معهد التنمية الأفريقي التابع لبنك التنمية الأفريقي	المصرف الأوروبي للاستثمار	لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
9 – التفاوض على اتفاقات الاستثمار الدولية	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي	البنك الدولي
	المنظمة الدولية لقانون التنمية	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	
10 – تسوية المنازعات	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	المنظمة الدولية لقانون التنمية	لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
11 – معايير السلوك التجاري المسؤول ومعايير العمل الدولية	منظمة العمل الدولية	المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية	

القدرة الحكومية أو الناتج	الجهة المقدمة للمساعدة		
12 - مبادئ إدارة أصول البنية التحتية وإدماج هذه المبادئ في العطاءات وفي المفاوضات المتعلقة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية		
الأدوات التشغيلية			
1 - إطار الرصد والتقييم	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية البنك الدولي
2 - البرامجيات المستخدمة في إدارة العلاقة مع العملاء	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	البنك الدولي
3 - إجراءات التشغيل الموحدة المتبعة في التعامل مع الاستفسارات ومتابعة المعلومات التي تقود إلى المستثمرين المحتملين	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	البنك الدولي
4 - نظام معلومات المستثمرين (أي نظام لإعداد وصون المعلومات التي من المرجح أن يطلبها المستثمرون لاستخدامها في تقييم البلد أثناء عملية اختيار المواقع)	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	البنك الدولي
5 - آلية تسوية التظلمات التي يمكن للمستثمرين استخدامها	المنظمة الدولية لقانون التنمية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	البنك الدولي
6 - الاختصاصات النمطية لمستشاري المعاملات	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية		

القدرة الحكومية أو الناتج	الجهة المقدمة للمساعدة		
7 – الوثائق والمبادئ التوجيهية المتعلقة بتقديم العطاءات المتعلقة بمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص (مثل طلبات عرض الأسعار، وطلبات تقديم العروض)	المصرف الأوروبي للاستثمار		
8 – القائمة المرجعية لعناصر العناية الواجبة	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	المصرف الأوروبي للاستثمار	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
9 – اتفاق منح الامتيازات المتعلقة بالبنى التحتية العمومية (التشييد، أو الإيجار/حق الاستخدام، أو الإدارة، أو التصميم والبناء والتشغيل، أو البناء والتشغيل والتحويل)	المصرف الأوروبي للاستثمار	المنظمة الدولية لقانون التنمية	لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
10 – اتفاق منح الامتيازات المتعلقة بالموارد المعدنية (التنقيب، و/أو الاستخراج/ الإنتاج، و/أو تقاسم الإنتاج)	المنظمة الدولية لقانون التنمية		

(1) على مستوى المشاريع الاستثمارية التي يشارك فيها المصرف الأوروبي للاستثمار.

المرفق الثالث

شروط الحصول على المساعدة التقنية، كما أبلغت بها الجهات المقدمة لها

الجهة المقدمة للمساعدة	*طابع الالتزام بمجال الاستثمار الأجنبي المباشر*	*طريقة الدعم*	*حكومات أقل البلدان نموا المؤهلة للحصول على الدعم*	*الشروط*	*التمويل والتوقيت*
معهد التنمية الأفريقي التابع لبنك التنمية الأفريقي	يتصل بشكل غير مباشر بالتركيز على السياسات والقدرات الحكومية	لم يُبلغ بها	جميع الحكومات دون الوطنية في أقل البلدان نموا	لم يُبلغ بها	لم يُبلغ بها
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة	يدخل دائما في صميم عمل المنظمة؛ ويتوقعه مجلس الإدارة بقوة	الإنتاج بشكل تعاوني؛ وتوجيه التنفيذ؛ والتدريب على الإنتاج والتنفيذ؛ وإسداء المشورة	جميع الحكومات الوطنية في أقل البلدان نموا	اتفاق يوقعه مسؤول رفيع المستوى	يتطلب توفير تمويل خاص بالجهة المستفيدة؛ ويمكن بعد توفيره أن يبدأ المشروع في غضون تسعة أشهر
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	يدخل دائما في صميم عمل المنظمة؛ ويتوقعه مجلس الإدارة بقوة	جميع الطرق	جميع أقل البلدان نموا التي هي أعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	إطار نتائج متفق عليه	التمويل مكفول؛ ويمكن أن يبدأ المشروع في غضون فترة تتراوح من 10 أشهر إلى 24 شهرا
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	يتصل بشكل غير مباشر بالتركيز على التنمية؛ وقد يتغير حسب الاستراتيجية والتمويل المقدم من الجهات المانحة	الإنتاج بشكل تعاوني؛ وتوجيه التنفيذ؛ والتدريب على الإنتاج والتنفيذ؛ والمشاركة في الرعاية	جميع أقل البلدان نموا التي هي أعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	لا توجد شروط	يتطلب توفير تمويل عام للخدمة؛ وقد تُدرج الجهة المستفيدة في قائمة انتظار متعددة السنوات
المصرف الأوروبي للاستثمار	يتصل بشكل غير مباشر بالتركيز على التمويل، ولكن مجلس الإدارة يتوقعه بقوة	الإنتاج بشكل تعاوني؛ توفير التمويل؛ وإسداء المشورة	جميع الحكومات الوطنية في أقل البلدان نموا	إطار نتائج متفق عليه	يتطلب توفير تمويل خاص بالجهة المستفيدة؛ ويمكن بعد توفيره أن يبدأ المشروع في غضون تسعة أشهر

الجهة المقدمة للمساعدة	*طابع الالتزام بمجال الاستثمار الأجنبي المباشر*	*طريقة الدعم*	*حكومات أقل البلدان نموا المؤهلة للحصول على الدعم*	*الشروط*	*التمويل والتوقيت*
الإطار المتكامل المعزز	يتصل بشكل غير مباشر بالتركيز على بيئة التجارة والأعمال التجارية	لم يُبلغ بها	لم يُبلغ بها	لم يُبلغ بها	لم يُبلغ بها
المنظمة الدولية لقانون التنمية	يتوقعه مجلس الإدارة بقوة؛ ويُتوقَّع له أن يزداد	الإنتاج بشكل تعاوني؛ وتوجيه التنفيذ؛ والتدريب على الإنتاج والتنفيذ؛ وإسداء المشورة	جميع الحكومات الوطنية في أقل البلدان نموا	اتفاق يوقعه مسؤول رفيع المستوى	التمويل مكفول؛ ويمكن أن يبدأ المشروع خلال تسعة أشهر من تاريخ الطلب
منظمة العمل الدولية	يتصل بشكل غير مباشر بالتركيز على العمالة؛ وقد يتغير حسب الاستراتيجية والتمويل المقدم من الجهات المانحة، ولكن يُتوقَّع له أن يزداد	لم يُبلغ بها	لم يُبلغ بها	لم يُبلغ بها	لم يُبلغ بها
مركز التجارة الدولية	يدخل دائما في صميم عمل المنظمة	الإنتاج بشكل تعاوني؛ وتوجيه التنفيذ؛ والتدريب على الإنتاج والتنفيذ؛ وإسداء المشورة	جميع الحكومات الوطنية ودون الوطنية في أقل البلدان نموا؛ غير أن العمل في بعض القطاعات يقتصر على أفريقيا	يلزم إسهام الجهة المستفيدة؛ واتفاق يوقعه مسؤول رفيع المستوى	تتباين مصادر الميزانية وأوقات الانتظار

الجهة المقدمة للمساعدة	طابع الالتزام بمجال الاستثمار الأجنبي المباشر	طريقة الدعم	حكومات أقل البلدان نموا المؤهلة للحصول على الدعم	الشروط	التمويل والتوقيت
المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية	يتصل بشكل غير مباشر بالتركيز على العمل، ولكنه يدخل دائما في صميم عمل المنظمة؛ ويتوقعه مجلس الإدارة بقوة؛ ويُتوقَّع له أن يزداد	لم يُبلغ بها	لم يُبلغ بها	لم يُبلغ بها	لم يُبلغ بها
منظمة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ	يدخل دائما في صميم عمل المنظمة؛ ويتوقعه مجلس الإدارة بقوة؛ ويُتوقَّع له أن يزداد	جميع الطرق	جميع بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ	اتفاق مقترن بإطار للنتائج يوقع عليه مسؤول رفيع المستوى	تتباين مصادر الميزانية وأوقات الانتظار
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	قد يتغير حسب الاستراتيجية والتمويل المقدم من الجهات المانحة؛ ويُتوقَّع له أن يزداد	الإنتاج بشكل تعاوني؛ وتوجيه التنفيذ؛ والتدريب على الإنتاج والتنفيذ؛ وإسداء المشورة	جميع الحكومات الوطنية في أقل البلدان نموا	إطار نتائج متفق عليه	يلزم توفير التمويل؛ وتتباين أوقات الانتظار
مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا	ذو صلة عابرة بالتركيز على التكنولوجيا، ولكنه يدخل دائما في صميم عمل المنظمة ويُتوقَّع له أن يزداد	لم يُبلغ بها	لم يُبلغ بها	لم يُبلغ بها	لم يُبلغ بها
صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية	يتصل بشكل غير مباشر بالتركيز على التمويل؛ وقد يتغير حسب التمويل المقدم من الجهات المانحة	لم يُبلغ بها	لم يُبلغ بها	لم يُبلغ بها	لم يُبلغ بها

الجهة المقدمة للمساعدة	طابع الالتزام بمجال الاستثمار الأجنبي المباشر	طريقة الدعم	حكومات أقل البلدان نموا المؤهلة للحصول على الدعم	الشروط	التمويل والتوقيت
لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي	يتصل بشكل غير مباشر بالتركيز على القانون التجاري، ولكنه يدخل دائما في صميم عمل المنظمة ويتوقعه مجلس الإدارة بقوه وقد يتغير حسب التمويل المقدم من الجهات المانحة	توجيه التنفيذ؛ وتدريب الموظفين على الإنتاج والتنفيذ	جميع الحكومات الوطنية في أقل البلدان نموا	لا توجد شروط	التمويل مكفول؛ والمشروع يمكن أن يبدأ خلال تسعة أشهر من تاريخ الطلب
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	يدخل دائما في صميم عمل المنظمة؛ ويتوقعه مجلس الإدارة بقوة	الإنتاج بشكل تعاوني؛ وتوجيه التنفيذ؛ والتدريب على الإنتاج والتنفيذ؛ والمشاركة في الرعاية؛ وإسداء المشورة	جميع الحكومات الوطنية في أقل البلدان نموا	لم يُبلغ بها	يلزم توفير تمويل خاص بالجهة المستفيدة؛ ويمكن بعد توفيره أن يبدأ المشروع في غضون تسعة أشهر
مركز التمويل المستدام التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	يُتوقَّع له أن يزداد	الإنتاج بشكل تعاوني؛ وتوجيه التنفيذ؛ والتدريب على الإنتاج والتنفيذ؛ وتوفير التمويل والموظفين؛ وإسداء المشورة	كل من يقوم بوضع أطر التمويل الوطنية المتكاملة من الحكومات الوطنية ودون الوطنية في أقل البلدان نموا		يلزم توفير تمويل عام للخدمة؛ وقد يُوضَع المستفيد على قائمة انتظار متعددة السنوات
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	يدخل دائما في صميم عمل المنظمة؛ ويتوقعه مجلس الإدارة بقوة؛ ولكنه قد يتغير حسب التمويل المقدم من الجهات المانحة	جميع الطرق	جميع الحكومات الوطنية ودون الوطنية في أقل البلدان نموا	اتفاق مقترن بإطار للنتائج يوقع عليه مسؤول رفيع المستوى؛ ويلزم إسهام الجهة المستفيدة	تتباين مصادر الميزانية وأوقات الانتظار، ولكن من غير المرجح أن يقل الوقت عن 10 أشهر

الجهة المقدمة للمساعدة	طابع الالتزام بمجال الاستثمار الأجنبي المباشر	طريقة الدعم	حكومات أقل البلدان نموا المؤهلة للحصول على الدعم	الشروط	التمويل والتوقيت
الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار	يتوقعه مجلس الإدارة بقوة	الإنتاج بشكل تعاوني؛ تدريب الموظفين على الإنتاج والتنفيذ؛ وإسداء المشورة	جميع الحكومات الوطنية في أقل البلدان نموا	يلزم إسهام الجهة المستفيدة	يلزم توفير تمويل خاص بالجهة المستفيدة؛ ويمكن بعد توفيره أن يبدأ المشروع في غضون تسعة أشهر
الفريق المعني بمناخ الاستثمار التابع للبنك الدولي	يدخل دائما في صميم عمل المنظمة؛ ويتوقعه مجلس الإدارة بقوة	الإنتاج بشكل تعاوني؛ وتوجيه التنفيذ؛ والتدريب على الإنتاج والتنفيذ؛ والمشاركة في الرعاية؛ توفير المعدات والتمويل؛ وإسداء المشورة	جميع الحكومات الوطنية ودون الوطنية في أقل البلدان نموا	اتفاق مقترن بإطار للنتائج يوقع عليه مسؤول رفيع المستوى	يلزم توفير تمويل خاص بالجهة المستفيدة؛ ويمكن بعد توفيره أن يبدأ المشروع في غضون تسعة أشهر
نافذة القطاع الخاص التابعة للبنك الدولي	يتوقعه مجلس الإدارة بقوة	لم يُبلغ بها	لم يُبلغ بها	لم يُبلغ بها	لم يُبلغ بها
المنظمة العالمية للملكية الفكرية	لم يُبلغ بها	الإنتاج بشكل تعاوني؛ وتوجيه التنفيذ؛ التدريب على الإنتاج المستقل والتنفيذ؛ والمشاركة في الرعاية؛ وإسداء المشورة	جميع الحكومات الوطنية في أقل البلدان نموا	اتفاق تعاون يوقعه مسؤول على مستوى معين؛ ويلزم إسهام الجهة المستفيدة بالبيانات	التمويل مكفول؛ ويمكن أن يبدأ المشروع في غضون تسعة أشهر بالنسبة للسياسات الاقتصادية وسياسات الأعمال التجارية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وفي غضون فترة تتراوح من 10 أشهر إلى 24 شهرا بالنسبة لوضع أسس للمقارنة للمنظومات الوطنية للملكية الفكرية والابتكار